قراءة في المصدر واسم المصدر على وفق الاستعمال

أ. د. خديجة زبار الحمداني
khadija٠zabar@yahoo.com
كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

DOI: 10.54721/jrashc.19.1.723
تـاريخ النشر : ٢٠٢٢/٣/٣١
تاريخ الاستلام : ٢٠٢١/١١/٢٤ تاريخ القبول: ٢٠٢١/١٢/٢٩

الملخص:
إنّ ما ذكره اللغويون حول المصدر واستعماله في المستويات اللغوية في الكلام سواء مع فعله ،أو ما ذكر في الفرق بين المصدر واسم المصدر ، هي أمور ارتبطت بظاهرة السماع في الكلام ، وهي حاجة اقتضتها طبيعة القانون اللغوي وارتباطها باللهجات العربية ، التي سارت في المستويات اللغوية لتشكل ظاهرة ملازمة في الاستعمال للمصدر واسم المصدر .

الكلمات المفتاحية : المصدر ، اسم المصدر ، اللهجات

Reading the source and the name of the source according to usage

Prof. Dr. Khadija Zabar Al-Hamdani
College of Education for Girls - Department of Arabic Language
khadija0zabar@yahoo.com

ABSTRACT

What linguists mentioned about the infinitive and its use in the linguistic levels of speech, whether with its verb, or what was mentioned in the difference between the infinitive and the noun of the source, are matters that are related to the phenomenon of hearing in speech, a need necessitated by the nature of the linguistic law and its connection with the Arabic dialects, which proceeded in the linguistic levels to form Phenomenon inherent in the use of the source and the name of the source.

Keywords: source, source name, dialects.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه اجمعين ومن ولاه الى يوم الدين .

إن لكل عمل لغوي هدفاً اساسياً يختلف عن الأهداف العامة الأخرى التي يرمي اليها صاحب العمل ، ومما لاشك فيه إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو معالجة ظاهرة المصدر واسم المصدر ، لأن ما جاء به اللغويون في المصدر كثير جداً ، لنتبين من خلال ذلك ما طبق من هذا التنظير في الكلام ، وقد كانت محاور البحث على النحو الآتي :

١. المصدر لغة واصطلاحاً .

أ. المصدر لغة:

مأخوذة من مادة (صدر) ومعناه رجع ((.... واصدرته فصدر أي رجَعْته فَرجع ، والموضع مصدر ومنه مصادر الأفعال ... والصدر نقيض الورد صَدَر عنه يَصْدَرُ صَدْرا ومصدرًا .... وقد اصْدَرَ غيره مصدره ... وفي التنزيل العزيز { حتى يصدر الرعاء} [١] .....)) [٢] .

ب. المصدر اصطلاحاً :

لم يضع اللغويون المتقدمون للمصدر حداً في الكلام ، إنما كان ذكرهم له من خلال معرفة طريقة العرب في الوصول إليه في الكلام ، واشارات سيبويه على ذلك واضحة في كتابه ، من خلال ذكره مصادر الأفعال إذ قال ((فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَل يَفْعُلُ ، ويكون المصدر فَعْلاً .... أما فَعَل يَفْعُل ومصدره فَقَتَل يَقْتُل قَتْلاً ....)) [٣] ، وإلى مثل ذلك ذهب المبرد فقد تحدث عن طريقة العرب في الوصول الى المصدر من الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية من دون أن يضع له حداً في الكلام فقد قال ((وهذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبين الأَصل فيها ، اعلم أن هذا

الضرب من المصادر يجيء على امثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ..... وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد .... فما جاء على (فَعْل) فقولك ضَرَبْت ضَرْبًا وقَتَلْتُ قَتْلاً وشَرِبْتُ شَرْباً ومَكَثْتُ مكْثًا ....))[٤] .

وهذا ما نجده أيضاً عند ابن السراج [٥] ، وأبي علي الفارسي [٦] .

ولم يستمر هذا النهج إذ وجدنا من اللغويين القدماء من يضع حداً للمصدر في الكلام ، وأول هؤلاء ابن جني إذ قال ((اعلم أنّ المصدر كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول وهو فعله من لفظ واحد ، والفعل مشتق من المصدر)) [٧] .

نفهم من عبارة ابن جني (وهو وفعله من لفظ واحد)) ، أن يتضمن المصدر أحرف فعله ، من دون الاشارة الى كيفية هذا التضمين .

أما الزمخشري فقد نحى منحى سيبويه في عرضه للمصدر من دون تحديده في الكلام [٨]

أما ابن الحاجب فيضع له حداً معنوياً من دون الاشارة الى الناحية اللفظية إذ قال (المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل) [٩]

ويعرفه ابن مالك أيضاً بقوله (المصدر اسم دال بالاصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول وقد سمي فعلاً وحَدَثاً وحِدْثانا ، وهو اصل الفعل لا فرعه خلافاً للكوفيين)[١٠]

ويعرفه ابن هشام بقوله (هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل) [١١]

نستنتج من هذه التعريفات في حد المصدر ، أن اللغويين قد اهتموا بحقيقة المصدر المعنوية من دون الإشارة الى التغييرات اللفظية التي تخصه ما عدا ابن جني .

أما ابن عقيل فقد تابع التغيرات اللفظية التي تطرأ على المصدر ، وادخل ذلك ضمن حد المصدر ، فهو يشترط في المصدر أن يكون مشتملاً على أحرف فعله لفظاً وتقديراً أو معوضاً مما حذف بغيره ، نحو (قِتال) فهو مصدر الفعل (قاتل) وقد خلا من الألف التي قبل (التاء) في الفعل لفظًا ولم يخل منها تقديراً ، وولذلك نطق بها في

بعض كلام العرب فقالوا (قاتل قِيتالًا) و(ضارب ضِيْراباً) ولكن الألف ياء لكسر ما قبلها . وكلمة (عِدَة) هي مصدر للفعل (وَعَد) وقد خلا المصدر من الواو الموجودة في فعله لفظاً وتقديراً ولكن عوض عنها بالتاء.[١٢]

أن الذي ذكرناه يتضمن حالتين تتحدد من خلالها معالم المصدر في الكلام : الحالة المعنوية إذ يدل المصدر في الغالب على مجرد الحدث الذي يدل على امر معنوي محض لا صلة له بزمان ، ولا بذات ، ولا بعلمية ولا بتذكير أو تأنيث ولا بافراد أو تثنية أو جمع أو غيره إلا إذا كان دالاً على مرة أو هيأة .

أما الحالة الثانية فهي أن تكوينه اللفظي لابد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي أو أكثر ، ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف ، فلو أخذنا المصدر (تحسُّن) لوجدنا أنه يدل على أمر حقيقي محض ندركه بالعقول ، ولا نستطيع أن نحسه بحاسة من حواسنا ، إذ لا وجود لشيء في خارج عقولنا يقال له (تحسُّن) يمكننا أن نراه ، أو نلمسه أو نسمعه أو نذوقه أو نشمه ، إذ هو مصدر محصور في الذهن فقط ، وهذا كونه امراً معنوياً محضاً ، وأن هذا اللفظ الجامد وهو (تحسّن) ، لا يدل على زمن مطلقاً أو حال أو مستقبل ، ولا يدل على مكان ولا ذات ، وهي الجسم أو المادة المجسدة وليس علماً على شيء معين يدل عليه كما يدل العلم على صاحبه فكل أمر مقصور على الدلالة المعنوية وهو الى ذلك مشتمل على جميع حروف فعله الماضي [١٣]

٢. استعمال المصدر مع غير فعله :

لقد ذكرنا سابقاً أن سيبويه لم يضع حداً للمصدر في الكلام ، ولكنه عالج مسألة في غاية الأهمية ، وهي جواز استعمال مع غير فعله لأن معناهما واحد من حيث الاستعمال ، وهذه الظاهرة من الظواهر اللغوية التي سارت عليها العربية نظراً لا تساع الكلام ولايرى فرقاً في ذلك من حيث الاستعمال لأن معناهما واحد واستشهد على ذلك بآيات من القرآن الكريم وابيات من الشعر إذ قال (هذا باب ما جاء المصدر

فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد : وذلك قولك اجتوروا وتجاورا وتجاوراً اجتوراً ،لأن معنى اجتورُوا وتجاورا واحد ، ومثل ذلك : انكسر كَسْراً وكُسِر انكساراً ، لأن معنى كُسِرا وانكسر واحد ، قال الله تبارك و تعالى{ والله انبتكم من الأرض نباتا}[١٤]لأنه إذا قال : انبته فكأنه قد قال نبت وقال عز وجل {وتبتل إليه تبتيلاً}[١٥]، لأنه إذا قال : بتّل . وزعموا ان في قراءة ابن مسعود { وأُنْزِل الملائكة تَنْزِيْلاً}[١٦]، لأنّ معنى أُنزِل ونزّل واحد .

وقال القطامي [١٧] :

وخير **الأمر ما استقبلْتَ منه** **وليس بأن تَتَبَّعه إتباعا**

(لأنّ تتبّعْت واتّبعتُ في المعنى واحد ....) [١٨]

إن الشواهد والأمثلة التي ذكرها سيبويه ، تحتوي على مصادر استعملت مع غير افعالها لأن معناها واحد . وقد وافق المبرد سيبويه في جواز استعمال المصدر مع غير فعله وعنده ايضاً أن المعنى واحد من حيث الاستعمال، ويستدل على ذلك بمثل ما استدل به سيبويه من شواهد وأمثلة إذ قال ((واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر احدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى الذي بنصبه . وذلك نحو قولك : أنا أَدَعُك تركاً شديداً ، وقد تطويت انطواءً ، لأن تطويت في معنى انطويت قال الله عز وجل { وتبتّل إليه تَبْتِيلاً} [١٩] لأن تَبتَّل وبتّل بمعنى واحد ، وقال { واللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَبَاتاً} [٢٠] ، ولو كان على انبتكم لكان انباتاً قال امرؤ القيس [٢١]

و رَضْتُ فذلّت صَعْبَةَ أي إذلالٍ

ولو كان على ذلت لكان : أي ذلّ ، لكن رضتَ في معنى أذللت...) [٢٢]

ويقول الزمخشري ((وقد يقترن بالفعل غير المصدر ، مما هو بمعناه وذاك على نوعين مصدر وغير مصدر فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى { واللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَبَاتاً..}[٢٣]...)) [٢٤]

والى ذلك يذهب ابن يعيش ، حتى أنه يجعل هذا الأمر مسألة قياسية ، فمن خلالها يمكن العدول عن المصدر الى آخر لاتفاقهما في المعنى إذ قال ((وهو أي – المصدر – على ضربين احدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه .... فالأول نحو قولك تعالى (وتَبتّل إليه تَبْتِيلاً) ألا ترى أن التبتيل ليس بمصدر تبتل وإنما هو مصدر بتل فهو فعّل مثل كسَّر ومصدره الجاري عليه التكسير وتبتل مثل تكسَّر وتجرّع ومصدره إنما التبتل مثل التجرُّع فجرى التَّبْتِيل على تبتل ، وليس له في الحقيقة لأن معناهما يؤول إلى شيء واحد .... وهكذا كل مصدرين يرجعان إلى معنى واحد ، فهذه المصادر يعمل فيها أكثر النحويين الفعل المذكور لأتفاقهما في المعنى ...) [٢٥]

والملحوظ من أقوال اللغويين السابقة أنهم أباحوا استعمال المصدر مع غير فعله ، لأن معناهما واحد من حيث الاستعمال ، ويعني هذا أنه اسلوب اتبعته العرب للتوسع في الكلام . مما جعل أهل اللغة ينتبهون إلى هذه المسألة وأخذوا يبحثون عن اسباب استعمال المصدر مع غير فعله ، ولاسيما إذا تساوى الفعلان في المعنى . فقد قاموا بوضع المؤلفات الخاصة في هذا المجال ، فظهرت لنا كتب (فعلت وأفعلت) ولا يعني أن ظهور هذه الكتب ، أن اللغويين قد أهملوا معالجة هذا الموضوع من خلال كتبهم ، إذ كتب كثير منهم فصولاً لا تحصى في هذا الموضوع ، ومن هؤلاء سيبويه إذ قال نقلاً عن الخليل ((وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحداً ، لا أن اللغتين اختلفتا ، زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت ، وتلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت بأنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره وذلك قلته البيع وأقلته وشغله وأشغله ، وصرّ أذنيه ، وبكر وأبكر ، قال بكر فأدخلوه مع أبكر ، وبكر كأبكر ، فقالوا أبكر ، كما قالوا : أدنف الرجل فبنوه على أفعل ، وهو من الثلاثة ولم يقولوا دنف ، و قالوا مرض : وأبكر كبكر ... وقالوا : حرثت الظهر وأحرثته)[٢٦]

وكذلك من اللغويين الذين اهتموا بهذ الظاهرة ابن درستويه إذ قال (ولا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد الاّ أنْ يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ، فأما من لغة واحدة فمحال يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين ، وأنما سمعوا العرب تتكلم على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعرفها ، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق ، فظنوا أنهما بمعنى واحد ، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات انفسهم .. وليس يجيء شيء من هذا الباب الا على لغتين متباينتين كما بينا ، إذ يكونا على معنيين مختلفين ..)[٢٧]

وقال ابن سيده (وقد يكون وأفعلت بمعنى واحد كان كل واحد منهما لغة قوم ثم تختلط فتستعمل لغتان كقولك قلته البيع وأقلته البيع وشغله وأشغله وصرّ أذنيه وأصر أذنيه إذا أقامهما ....)[٢٨]

ومن اللغويين الذي اهتموا بهذه الظاهرة وأفردوا لها في كتبهم على سبيل المثال لا الحصر نحو ثعلب في الفصيح ، وابن قتيبة في أدب الكاتب وابن دريد في الجمهرة وابن القوطية في الافعال وابن القطاع في الافعال...

ومهما يكن من امر فأنّ معالجة اللغويين لهذه المسألة كان مبنياً على اساس ان نشوء هاتين الصيغتين باتفاق المعنى بينهما كان نتيجة تداخل اللغات مع بعضها وهذا واضح وهذا واضح من خلال ما ذكرناه من اقوال اللغويين المذكورة آنفاً ، وقد اطلق ابن جني على هذه الظاهرة بتركيب اللغات [٢٩] .

وكان نتيجة ذلك ظهرت كثير من الكتب التي تعالج هذه الظاهرة وقد احصاها الدكتور خليل العطية من خلال تحقيقه لكتاب (فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني))[٣٠]

وقد زدنا عليها كتابين هما :

١. كتاب فعلت وأفعلت للزجاجي ، تحقيق الأستاذ ماجد الذهبي ، القاهرة ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، د.ت.

٢. ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد للجواليقي ، تحقيق الأستاذ ماجد الذهبي ، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة ١٩٨٢.

ويدل ذلك على اهتمام اللغويين البالغ في هذه الظاهرة ، سواء ما افردوه في كتبهم من فصول تناولوها بالدراسة والاهتمام أم المؤلفات المتعددة ، وهي ظاهرة تستحق الوقوف عليها والاهتمام بها ،لأنها تدفعنا الى السؤال الآتي لماذا تمّ إيجاد صيغتين بالمعنى نفسه ؟ وهو كما ذكرنا سابقاً يعود الى اختلاف اللهجات ، فلهجة قبيلة ما تورد صيغة (أفعل) ولهجة قبيلة ما تورد صيغة (فعل) ، ثم جاء جامعوا المعجمات فضموا هذه المعاني بعضها الى بعض من غير أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى الى القبيلة التي كانت تستعملها [٣١]

نستنتج من الذي ذكرناه أن تساوي الفعلين في المعنى ظاهرة كبيرة جداً في الكلام ، كما لاحظنا اهتمام اللغويين بها سواء ما ذكروه في كتبهم من فصول أو ما أفردوه من كتب مما أدى الى جواز استعمال المصدر مع غير فعله بشرط أن تكون الصيغتان متعادلتين في المعنى.

٣. المصدر واسم المصدر :

أما اسم المصدر فلم نجد اللغويين القدماء يهتمون بذكره وأول من وضع له حداً في الكلام وفرق بينهما ابن الحاجب إذ قال (الفرق بين قول النحويين مصدر واسم المصدر أن (مصدر) هو الذي له فعل يجري عليه ، كالإنطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم لمعنى وليس له فِعل يجري عليه كالقهقرى ، فأنه نوع من الرجوع ، ولا فِعل له يجري عليه من لفظه ....) [٣٢]

ويحده ابن مالك بقوله (يعمل المصدر مظهراً مكبراً غير محدد ... ويعمل عمله اسمه غير العلم وهو ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله ...)[٣٣]، ويفسر ابن عقيل هذا الحد بقوله (والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخلفه بخلوه – لفظاً وتقديراً- من بعض ما في فعله دون تعويض : كعطاء فإنه مساوٍ لإعطاء معنى مخالف له بخلوه من الهمزة المجودة في فعله وهو خال منها لفظاً وتقديراً ولم يعوض عنها بشيء..) [٣٤].

ويقول ابن هشام في اسم المصدر المتفق على عمله (وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وإنما اسموه احياناً (اسم المصدر) تجوزاً...) [٣٥]

وقال ابن هشام في موضع آخر (الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علماً كفَجَار وحَمَاد للفجرة والمحمدة أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كَمَضْرَب ومَقتَل ، أو متجاوزاً فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغُسْل ووضوء بأنهما بزنة القرب والدخول في (قَرُب ، قُرْباً) و(دخل دخولاً) فهو اسم مصدر وإلا فمصدراً...) [٣٦]

نستنتج من الذي ذكره ابن هشام أنه يطلق لفظ (اسم المصدر) على المصدر الميمي الذي يبدأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو المضرب والمقتل هذا من ناحية ، أما الناحية الأخرى فإنه يعد اسم المصدر علماً ،أي أنه اسم دال على معنى الحدث وهو موافق لما ذكره ابن مالك ولا يؤخذ من الفعل الثلاثي ، ويكون بزنة المصدر المشتق من الفعل الثلاثي ، إذ قال (... واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً وإن كان ميماً فكالمصدر اتفاقاً...) [٣٧]

نلحظ من تعريفات اللغويين لاسم المصدر اهتمامهم به من الناحية اللفظية ولكنهم لم يقفوا عند هذا الحد فتوسّعوا من نطاق المسألة ووضعوا حداً لاسم المصدر من الناحية المعنوية ايضا

يقول الشيخ الأزهري (فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة (اسم المصدر) على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر ...) [٣٨]

ويذكر لنا السيوطي رأي الشيخ بهاء الدين النحاس في هذه المسألة فيقول (قال الشيخ بهاء الدين النحاس : الفرق بينهما إن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا إن (ضَرْباً) مصدر من قولنا (يعجبني ضرْب زيداً عمراً) فيكون مدلول معنى ، وسموا ما يعبر عنه مصدراً مجازاً نحو (ضَرْب) في قولنا (إن ضَرْباً) مصدر منصوب إذا قلت (ضَرْبت ضَرْباً) فيكون مسماه لفظاً واسم المصدر : اسم المعنى الصادر عن الانسان وغيره كـــ(سبحان) المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المُسَبَّح لا لفظ (تَسْبِيح) بل المعنى المعبر عنه بهذا الحروف)[٣٩].

نلحظ من اقوال اللغويين في هذه المسألة : المصدر واسم المصدر أنهم يعطون للمصدر دلالة مقاربة لدلالة الفعل ، أي أنه الحدث الجاري مجرى الفعل بزمن غير محدد لإعتبارات معينة . وأما اسم المصدر فأنه اسم لذلك الحدث وهو مثل أي اسم في اللغة يطلق على معنى الحدث في المصدر ، و(سبحان) مثلاً هو اسم لمعنى التسبيح وليس هو الحدث وعطاء هو اسم لمعنى الإعطاء وليس هو الحدث. ونستدل على ذلك أنه لا يعمل فيما بعده ، بعكس المصدر فأن عمله فيما بعده واضح في الكلام وإن ذهب بعض النحويين الى عمل اسم المصدر إلا أن اعماله في اللغة يعد شاذاً [٤٠].

ولو تتبعنا ما جاء من اسماء مصادر في المعجم لأتضح لنا أنها اسماء لمعاني الأحداث في المصادر جاء في لسان العرب (.... وكل مصدر اجتمع بعضه الى بعض مثل القماش والدُّقَاق والحُطام مصدر يكون في مذهب اسم على المعنى كما كان العطاء اسماً للإعطاء ، وكذلك القماش لو أردت مصدر قمشتُهُ قمْشاً...) [٤١] .

وجاء ايضاً في اللسان (والعطاء والعطية اسم لما يعطى ، والجمع عطايا وأعطية وأعطيات جمع الجمع....ويقال أنه الجزيل العطاء وهو اسم جامع فإذا أفرد قيل العطية

وجمعها العطايا وأما الأعطية فهو جمع العطاء يقال ثلاثة أعطية ثم اعطيات جمع الجمع واعطاه مالاً والاسم العطاء ...) [٤٢]

فلو كان (عطاء) مصدراً لما استطعنا جمعه ،لأننا لا تعرف أن المصدر في العربية لا يجمع.

من خلال أقوال اللغويين والنصوص التي وردت يتضح ما يأتي :

١. إن اسم المصدر هو اسم لمعنى الحدث وإن المصدر هو الحدث نفسه وهو ما اتضح من اقوال العلماء كابن مالك وابن هشام وخالد الأزهري ، والسيوطي ، والأمثلة التي جاءت في لسان العرب ، وهو اشهر ما قيل في اسم المصدر .

٢. إن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخلفه بخلوه من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً من غير تعويض ، وهو قول ابن مالك وتبعه ابن عقيل فيه .

٣. إنّ ابن هشام يفرق بين المصدر واسم المصدر احياناً ، ويرى احياناً أنه المصدر نفسه ولا فرق بينهما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة .

أما اللغويون المحدثون فكانت معالجتهم لمسألة المصدر واسم المصدر مقتصرة على تعريفهم لها وبيان أوجه الخلاف بينه وبين المصدر من الناحية اللفظية في الدلالة على معناه ، ولكن لم نجد جواباً شافياً ما الدافع الذي جعل العربي يلجأ الى استعمال المصدر مع غير فعله [٤٣]، حتى أن الاستاذ عباس حسن الذي فضل الكلام عليهما . لم نر له رأياً صريحاً فقد عد اسم المصدر مقصوراً على السماع إذ قال (... إن الفرق بين المصدر واسم المصدر واضح فيما سبق ولاسيما حصر اسم المصدر على السماع ، أما المصدر الأصلي فمنه القياسي ومنه السماعي ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة الى تجلية وإبانة فما معنى أن اسم المصدر يساوي المصدر في الدلالة على معناه ... أن عدداً من الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه – اسم المصدر- وحجته ما سبق ذكره ، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه وهذا رأي قوي ودفعه عسير ..) [٤٤].

وهذه الدعوة التي يدعو اليها الاستاذ عباس حسن وغيره من الباحثين لا تلائم ما ذكرناه سابقاً ،لأن اسم المصدر موجود في اللغة ويشكل ظاهرة في اللغة ولا مجال الى الغائها إذ هي حاجة معنوية احتاج اليها العربي في الكلام ، لإعطاء معنى الحدث اسماً له استعماله الخاص في اللغة ، ولنا أن نقول أن هذه الاسماء تحفظ ولا يقاس عليها لأننا لم نعثر على ضابط يمكن أن تندرج تحته .

الخاتمة

مما ذهبنا إليه أن ما نُظّر في المصدر سواء كمصطلح أم استعمال المصدر مع غير فعله أم ما قيل في الفرق بين المصدر واسم المصدر ، كلها مسلمات مسموعة عن العرب واخذت مجالها في الكلام وليس المسألة مجرد ما سمع عن العرب وما أقره اللغويون بقدر ما هو حاجة العربي في الكلام إلى وضع حدٍ للمصدر لنعرف الغاية منه ولاسيما حقيقة المصدر المعنوية ، وتوسع الأمر لديهم هو جواز استعمال المصدر مع غير فعله لتعادل الفعلين في المعنى ، هو من الظواهر اللغوية التي سارت عليها العربية نظراً لاتساع الكلام وكان نتيجة اختلاف اللهجات . والأمر نفسه مع اسم المصدر الذي يشكل ظاهرة في الكلام وهو حاجة معنوية احتاج اليها العربي في الكلام كما لاحظنا ذلك .

Conclusion:

From what we went to, what was considered in the source, whether as a term or the use of the infinitive with other than its verb, or what was said about the difference between the infinitive and the noun of the source, are all audible postulates about the Arabs and took their scope in speech. In speech, to put an end to the infinitive in order to know its purpose, especially the intrinsic reality of the source, and the expansion of the matter for them is the permissibility of using the infinitive with other than its verb to equalize the two verbs in meaning. The same thing is with the name of the source, which is a phenomenon in speech, and it is a moral need that the Arab needed in speech, as we have noticed.

الهوامش

(١)سورة القصص : ٢٣

(٢) لسان العرب : (صدر)

(٣)الكتاب : ٤/ ٥ ، وينظر ايضاً : ٦/٤، ٧/٤ ، ٨/٤ ، وما بعدها

(٤) المقتضب : ٢/ ١٢٤ وما بعدها

(٥)ينظر : الأصول ٣/ ٨٥ وما بعدها .

(٦)ينظر التكملة : ٥٠٧ وما بعدها .

(٧)اللمع في العربية : ٤٨.

(٨)ينظر : المفصل : ١١- ١١٢

(٩)الكافية في النحو : ٢/ ١٩١.

(١٠)التسهيل : ٨٧.

(١١)شرح قطر الندى : ٢٦.

(١٢)ينظر شرح ابن عقيل :٢/ ٩٨- ٩٩.

(١٣)ينظر النحو الوافي : ٢/ ٢٠٧.

(١٤)سورة نوح : ١٧.

(١٥)سورة المزمل : ٨.

(١٦)سورة الفرقان : ٢٥ ، وينظر تفسير القرطبي : ١٣/ ٤.

(١٧)ينظر ديوان القطامي :٤٠ ، وامالي ابن لشجري :٢/ ١٢١ ، والخزانة : ٣٩٢/١.

(١٨)الكتاب : ٤/ ٨٢

(١٩)سورة المزمل : ٨

(٢٠)سورة نوح : ١٧

(٢١)ينظر حماسة الشجري : ٤/ ١٦٩، والخزانة : ١/ ٢٨.

(٢٢)المقتضب : ١/ ٧٣- ٧٤.

(٢٣)سورة نوح :١٧.

(٢٤)شرح المفصل : ١/ ١١١.

(٢٥)شرح المفصل : ١/ ١١١- ١١٢.

(٢٦)الكتاب : ٤/ ٦١ وما بعدها .

(٢٧)المزهر : ١/ ٣٨٤ – ٣٨٥.

(٢٨)المخصص :١٤/ ١٧١.

(٢٩)ينظر المحتسب :١/ ٣٦٥.

(٣٠)ينظر فعلت وأفعلت (لأبي حاتم السجستاني) : ٧١ ، وما بعدها فقد ذكر (١٩) كتابا بهذا الخصوص .
(٣١)ينظر فقه اللغة (وافي) : ١٨٦.
(٣٢)الأمالي :٤/ ١٢٦.
(٣٣)التسهيل : ١٤٢- ١٤٣.
(٣٤)شرح ابن عقيل : ٢/ ٩٨ .
(٣٥)شذرات الذهب : ٤١٠- ٤١١.
(٣٦)اوضح المسالك : ١٦١ .
(٣٧)اوضح المسالك : ١٦١.
(٣٨)شرح التصريح : ١٦١.
(٣٩)الاشباه والنظائر في النحو : ٢/ ١٥.
(٤٠)ينظر شرح ابن عقيل : ٩٩/٢.
(٤١)لسان العرب (خَفَأَ)
(٤٢)لسات العرب (عفا)
(٤٣)ينظر سلم اللسان : ٤١.
(٤٤)النحو الوافي : ٢/ ٢٠٩- ٢١٠ .

قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .
٢. الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ ، ط٢ ، الدكن حيدر آ]اد ١٣٥٩هـ .
٣. الأصول في النحو ، لابن السراج: أبي بكر محمد بن السري ت ٣١٦هـ ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ، بيروت .
٤. آمالي ابن الشجري ، لابن الشجري : هبة الله بن علي الحسيني الشجري ت ٥٤٢هـ ، دار الكتاب المصرية ، ١٩٢٦ ، مصر .
٥. الآمالي النحوية ، لابن الحاجب : لأبي عمر جمال الدين عثمان المعروف بابن الحاجب ت ٦٤٦هـ تحقيق هادي حسن حمودي ، ط١ ، عالم الكتب ، ١٩٨٢، بيروت.

٦. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ت ٧٦١هـ ، نشر عبد المتعال الصعيدي ، دار العلوم الحديثة ، ١٩٨٢، بيروت
٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : محمد بن مالك ت ٧٦٢هـ ، تحقيق محمد كامل بركات ، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧.
٨. تفسير القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأ؟نصاري القرطبي ت ٦٧١هـ ، دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
٩. التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٨١.
١٠. حماسة ابن الشجري ، لابن الشجري ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٥هـ .
١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان ، عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣هـ ، طبعة بولاق ١٢٩٩.
١٢. ديوان القطامي ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب ، بيروت ، ١٩٦٠.
١٣. سلم اللسان في الصرف والنحو والبيان ، جرجي شاهين عطية ، ط٢ ، مكتبة صادر ، بيروت.
١٤. شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله ٧٦٩هـ ، تحقي محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦٤.
١٥. شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ على الفية ابن مالك وبهامشه حاشية للعلامة يسن بن زين الدين العلمي ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الجلبي .

١٦. شرح شذور الذهب في عرفة كلام ، لابن هشام الأنصاري ، تحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٣ ، دار الفكر .
١٧. شرح قطر الندى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٣ ، دار الفكر .
١٨. شرح المفصل ، ابن يغيش : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
١٩. فعلت وأفعلت ، لأبي حاتم السجستاني ت ٢٥٥هـ ، تحقيق الدكتورخليل إبراهيم العطية ، البصرة ١٩٧٩.
٢٠. فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، ط٦ ، طبعة نهضة مصر.
٢١. الكافية في النحو ، لابن الحاجب : جمال الدين ابي عمرو عثمان ت ٦٤٦هـ ، شرح رضي الدين الاستربادي ت ٦٨٦هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.
٢٢. كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٣.
٢٣. لسان العرب ، لابن منظور : لأبن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٦.
٢٤. اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ ، تحقيق فائز فارس ، ط١ ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ١٩٨٨.
٢٥. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عها ، ابن جني ت ٣٩٢هـ ، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٣٨٦هـ .
٢٦. المخصص ، لابن سيده : أبي الحسن علي بن اسماعيل الضرير ت ٤٥٨هـ ، ذخائر التراث العربي ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت .

٢٧. المزهر في علوم اللغة وانواعها ، للسيوطي ت ٩١١هـ ، شرح وتعليق :محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، من منشورات المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ١٩٨٧م.

٢٨. المفصل في علم العربية ، للزمخشري ت ٥٣٨هـ ، عني بنشره محمود توفيق ، مطبعة حجازي ، القاهرة .

٢٩. المقتضب ، لأبي العباس المبرد ت ٢٨٥هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٦٣.

٣٠. النحو الوافي مع ربطه بالاساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، الدكتور عباس حسن ، ١١ط٤ ، دار المعارف ، مصر .

sources and references:

1. 1The Holy Quran.

2. Parallels and Analogies in Grammar, by Sheikh Abd al-Rahman Jalal al-Din al-Suyuti, 911 AH, 2nd Edition, Deccan Haider A. [AD 1359 AH.

3. Origins in Grammar, by Ibn Al-Siraj: Abi Bakr Muhammad bin Al-Sari, 316 AH, investigated by Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, 2nd Edition, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, 1987, Beirut.

4. My hopes of Ibn al-Shjari, by Ibn al-Shjari: Hebat Allah Ibn Ali al-Hussaini al-Shjari, 542 AH, Egyptian Book House, 1926, Egypt.

5. The Grammatical Hopes, by Ibn Al-Hajeb: by Abu Omar Jamal Al-Din Othman, known as Ibn Al-Hajeb, 646 AH, edited by Hadi Hassan Hamoudi, 1st Edition, Alam Al-Kutub, 1982, Beirut.

6. The clearest path to Alfiya Ibn Malik, by Ibn Hisham al-Ansari: by Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din Ibn Yusuf, d. 761 AH, published by Abd al-Mutaal al-Saidi, House of Modern Sciences, 1982, Beirut.
7. Facilitating the Benefits and Completing the Purposes, Ibn Malik: Muhammad bin Malik, d. 762 AH, investigated by Muhammad Kamel Barakat, publisher Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing 1967.
8. Interpretation of Al-Qurtubi, The Collector of the Provisions of the Qur'an, by Al-Qurtubi: by Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed Al-A'nasari Al-Qurtubi, 671 AH, Egyptian Book House 1950.
9. The Supplement, by Abi Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Kazem Bahr Al-Murjan, Dar Al-Kutub Press for Printing and Publishing, Mosul 1981XI.
10. The enthusiasm of Ibn Al-Shjari, by Ibn Al-Shjari, Hyderabad Deccan, 1345 AH.
11. The Treasury of Literature and the Heart of the Door to a Lisan, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi, 1093 AH, Bulaq Edition 1299.
12. Diwan Al-Qatami, investigated by Dr. Ibrahim Al-Samarrai and Dr. Ahmed Matlab, Beirut, 1960.
13.The ladder of the tongue in morphology, grammar and eloquence, Jerji Shaheen Attia, 2nd floor, Sader Library, Beirut.
14. Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya Ibn Malik, Ibn Aqeel: Bahaa al-Din Abdullah 769 AH, Investigating Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 14th edition, al-Saada Press, Egypt, 1964.

15. Explanation of the Declaration on the Clarification, by Sheikh Khalid Al-Azhari, d. 905 AH, on the Alfiya Ibn Malik, with a footnote to the scholar Yasin bin Zain Al-Din Al-Alami, House of Revival of Arabic Books, Issa Al-Babi Al-Jalabi.
16. Explanation of the Roots of Gold in Arafa Kalam, by Ibn Hisham Al-Ansari, verified by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, 13th edition, Dar Al-Fikr.
17. Explanation of Qatar Al-Nada, by Ibn Hisham Al-Ansari, investigated by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, 13th edition, Dar Al-Fikr.
18. Explanation of the Mufassal, Ibn Yaghish: Muwaffaq Al-Din Yaish bin Ali bin Yaish, 643 AH, Alam Al-Kutub, Beirut.
19. I did and I did, by Abu Hatim Al-Sijistani, d. 255 AH, investigated by Dr. Khalil Ibrahim Al-Attiyah, Basra 1979.
20. Philology, Ali Abdel Wahed Wafi, 6th edition, Nahdet Misr Edition.
21.Al-Kafia fi Grammar, by Ibn Al-Hajeb: Jamal Al-Din Abi Amr Othman, d. 646 AH, Sharh Radhi al-Din al-Istrabadi, d. 686 AH, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
22.Sibawayh's book, by Abu Bishr Amr Othman bin Qanbar, d. 180 AH, 3rd edition, World of Books, Beirut, 1983.
23. Lisan Al-Arab, by Ibn Manzoor: by Ibn Al-Fadl Jamal Al-Din Muhammad Bin Makram, 711 AH, Dar Sader, Beirut 1956.
24. Al-Luma' in Al-Arabiya, by Abu Al-Fath Othman bin Jani, 392 AH, achieved by Fayez Fares, 1st edition, Dar Al-Amal for Publishing and Distribution, Jordan 1988.

25.Al-Muhtasib fi Tabi'in waji' al-Qira'at wa'l-Illaha about them, Ibn Jinni, 392 AH, investigated by Ali Al-Najdi Nassif, Dr. Abdel Halim Al-Najjar, and Dr. Abdel Fattah Shalabi, Cairo 1386 AH.

26. Dedicated to Ibn Sayyida: Abi Al-Hassan Ali bin Ismail Al-Darir D. 458 AH, Arab Heritage Treasures, Commercial Office for Printing, Distribution and Publishing, Beirut.

27. Al-Mizhar in Language Sciences and its Kinds, by Al-Suyuti, T. 911 AH, explanation and commentary: Muhammad Gad Al-Mawla Bey, Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, and Ali Muhammad Al-Bajawi, from Al-Asriya Library publications, Sidon - Beirut 1987.

28. Al-Mofassal in the Science of Arabic, by Al-Zamakhshari, 538 AH, published by Mahmoud Tawfiq, Hijazi Press, Cairo.

29.Al-Muqtab, by Abu Al-Abbas Al-Mubarrad T. 285 AH, investigated by Muhammad Abdul-Khaleq Udaymah, World of Books, Beirut 1963.

30. Adequate grammar with linking it to high styles and a renewed linguistic life, Dr. Abbas Hassan, 11th edition, 4th edition, Dar Al Maaref, Egypt .